No. 50286

Belarus
and
Qatar

Agreement on cooperation in the legal field between the Government of the Republic of Belarus and the Government of the State of Qatar. Doha, 15 August 2011

Entry into force: *19 December 2011 by notification, in accordance with article 12*

Authentic texts: *Arabic, Belarusian and English*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Belarus, 21 December 2012*

Bélarus
et
Qatar

Accord relatif à la coopération dans le domaine juridique entre le Gouvernement de la République du Bélarus et le Gouvernement de l'État du Qatar. Doha, 15 août 2011

Entrée en vigueur : *19 décembre 2011 par notification, conformément à l'article 12*

Textes authentiques : *arabe, biélorusse et anglais*

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : *Bélarus, 21 décembre 2012*

مـــادة (11)

يجوز تعديل هذه الاتفاقية أو أي نص من نصوصها باتفاق الطرفين كتابة ً، ويدخل هذا التعديل حيز النفاذ من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه وفقاً للإجراءات القانونية المعمول بها لدى كل من الطرفين .

مـــادة (12)

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها، وفقاً للإجراءات القانونية المعمول بها لدى كل من الطرفين ،وتظل سارية المفعول لمدة (3) سنوات وتجدد تلقائياً لمدة أخرى مماثلة ، ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته في إنهائها، بمدة لا تقل عن ستة أشهر على الأقل من تاريخ إنهائها عبر القنوات الدبلوماسية.

وإشهاداً على ما تقدم ، قام المفوضان أدناه المخولان من قبل حكومتيهما بالتوقيع على هذه الاتفاقية .

حررت هذه الاتفاقية ووقعت في مدينة الدوحة بتاريخ 2011/08/15 ميلادية، الموافق 1432/09/15 هجرية، من نسختين أصليتين بكل من اللغات البيلاروسية والعربية والانجليزية، ولكل منها ذات الحجية، وفي حال الاختلاف في التفسير، يرجح النص المحرر باللغة الإنجليزية .

عن حكومة جمهورية بيلاروس **عـن حكومـة دولة قطر**

مـــادة (7)

بهدف تسهيل تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية ، يقوم الطرفان بتشكيل لجنة تنسيق مشتركة من وزارتي العدل في كلا البلدين.

تتولى اللجنة تحديد برامج تعاونهما المقررة للعام التالي ، واضعين في الاعتبار الإمكانات المالية المتعلقة بذلك والمجالات الممكنة للتعاون .

مـــادة (8)

لتمويل خطوات التعاون المشترك بين الطرفين، يتحمل الطرف الموفد نفقات إقامة وفوده وسفرهم إلى البلد المضيف ذهاباً وإياباً، ويتحمل الطرف المضيف نفقات تنظيم الفعاليات المشتركة والمواصلات الداخلية وفقاً للقواعد المعمول بها لدى كلا الطرفين.

مـــادة (9)

لا تخل أحكام هذه الاتفاقية بتنفيذ الالتزامات الدولية المنصوص عليها في المعاهدات الدولية التي يكون أحد الطرفين طرفاً فيها.

مـــادة (10)

أية خلاف قد تنشأ بين الطرفين حول تطبيق أحكام هذه الاتفاقية ، يتم حله بوسائل التفاوض والتشاور الثنائي بين الطرفين .

بالندوات والمؤتمرات العلمية التي يعتزم كل منهما تنظيمها . كما يزود كل منهما الآخر بأهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها في هذه المؤتمرات والندوات.

مـــادة (3)

تتبادل وزارتا العدل لدى الطرفين، وبصفة منتظمة، النشرات والمجلات القانونية والمطبوعات والبحوث ذات الصلة بالتشريعات الصادرة لديهما، وخاصة فيما يتصل بتطوير إدارات وزارتي العدل في البلدين.

مـــادة (4)

يتبادل الطرفان الوفود وتنظيم الزيارات، للوقوف على أنظمة ونشاطات إدارات وزارتي العدل في كلا البلدين.

مـــادة (5)

يتعاون الطرفان في توفير المجالات والفرص لتدريب القانونيين، من خلال التبادل المشترك للخبراء، وإشراك المتدربين من الطرف الآخر في الدورات وورش العمل التدريبية التي ينظمها أحد الطرفين.

مـــادة (6)

يتبادل الطرفان الخبرات والخبراء في مجال نظم المعلومات الوطنية ذات الصلة بوزارتي العدل في كلا البلدين.

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاقية للتعاون في المجال القانوني

بين

حكومة جمهورية بيلاروس وحكومة دولة قطر

إن حكومة جمهورية بيلاروس وحكومة دولة قطر، والمشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفان"،

إيماناً منهما بضرورة تعزيز آفاق التعاون المشترك بين البلدين في مختلف المجالات،

وإدراكاً منهما لأهمية توسيع مجالات التعاون لتشمل المجال القانوني ،

ورغبة منهما في تقوية أواصر التفاهم المشترك والعلاقات بين القانونيين في البلدين،

وسعياً منهما إلى تبادل التجارب والمعلومات والخبرات وتنظيم الفعاليات العلمية والتدريبية ذات الصلة بالشؤون القانونية،

قد اتفقتا على ما يلـي:

مـــادة (1)

يتبادل الطرفان تجاربهما وخبراتهما في مجالات عمل وزارتي العدل لديهما، بما يهدف إلى الارتقاء بمستوى الأداء.كما يتبادل الطرفان التشريعات الصادرة في البلدين.

مـــادة (2)

يشجع الطرفان عقد وتنظيم الندوات ، والمؤتمرات والدورات المشتركة حول مختلف القضايا والمسائل المتعلقة بالقانون وتطبيقاته، ويتبادلان الدعوات المتعلقة